وزارة العمل تبحث اليوم قضايا البحرنة وتحسين الأجور مع قطاع المقاولات والتشييد

الشعلة: انجازات طيبة في مجالات ادماج البحرينيين في سوق العمل

أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بانه ليس هناك اي اتجاه لوضع حد ادنى للاجور في القطاع الخاص. وقال الوزير الشعلة في تصريح لـ «الايام» بانه ليس هناك اي توجه في شأن وضع حد ادنى للاجور كقانون او نظام مفروض، موضحا ان الدراسات والبحوث التى جرت اعدادها في هذا الخصوص، والاتصالات التى اجريت والحوارات التى تمت مع ذوي العلاقة وجد بانه ليس من المصلحة فرض نظام او قانون لتحديد حد ادنى للاجور، وارتؤى ترك ذلك لقوى السوق والعمل في اطار الاقناع، منوها الى ان ذلك يحقق نتائج ايجابية.

وكشف الوزير الشعلة عن اجتماع سوف يعقد اليوم - الثلاثاء - مع قطاع المقاولات والتشييد لبحث جملة من الموضوعات التى تتصل باوضاع هذا القطاع، ومنها ما يتصل بانخفاض الرواتب، وامتصاص العمالة الوطنية في هذا القطاع.

وبدأ وزير العمل والشئون الاجتماعية بالحديث عن الانجازات التى حققتها الوزارة خلال النصف الاول من العام الجارى، وقال بان الوزارة حققت في تلك الفترة انجازات طيبة، مشيرا في هذا الصدد الى استمرار جهود الوزارة في ادماج البحرينيين.

وخلق فرص لهم في سوق العمل واضاف قائلا: شهدت الستة الماضية نوعا من الكفاءة الافضل الناتجة عن تجربتنا في الفترة الماضية واعتقد ان انجاز هذا العام لن يقل ان شاء الله عن العام الماضي وذلك لعدة اسباب منها ان المعلومات التى لدينا الان افضل، كما ان ان آلية التعامل والتعاون مع القطاع الخاص قد تطورت مدعومة بالاحساس بالمزيد من التفهم من جانب هذا القطاع وادراك ابعاد واهمية هذا التوجه، كما ان نوعية العمالة داخل السوق في تطور مستمر، كما اننا وجدنا تحسنا كبيرا في مخرجات التعليم، خصوصا فيما يتعلق بسلوكيات العمل، حيث ان الباحث عن عمل حاليا هو اكثر مرونة واكثر استعدادا واكثر تقبلا للمسئولية واكثر تفهما لظروف سوق العمل واحتياجاته، تبقى المشكلة القائمة في اطار الوظائف المعروضة بالمرتبات المنخفضة في كثير من قطاعات العمل، وبالاخص قطاع البناء والتشييد، ونحن في حوار مع هذا القطاع.

وسوف يعقد غدا «اليوم الثلاثاء» اجتماع مع ممثلى هذا القطاع ومن بين الامور التى سيتم مناقشتها معهم موضوع المرتبات المنخفضة.

وينوه الوزير الشعلة الى ان برامج التدريب والتوعية بدأت تعطى نتائجها، وانه على اساس تلك المعطيات جميعا فانه من المتوقع ان يكون انجاز هذا العام انجازا مماثلا لما تحقق في العام الماضي ان لم يكن افضل.

ويضيف وزير العمل والشئون الاجتماعية الى ان اداء الوزارة في الشهور المتبقية من العام الجارى سيكون مدعوما بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء والتى ترتكز على ضرورة الارتقاء بكفاءة الاداء وبمستوى الخدمات المقدمة من مؤسسات الدولة للمواطنين والمقيمين، وهذه توجهات نأخذها بكل حرص وجدية واهتمام، ونبذل كل الجهود للتطوير والارتقاء بمستوى الاداء بما في ذلك ما يتصل بالخدمات المتعلقة بالتوظيف، وقد شملت جهود الوزارة في هذا المجال القيام بزيارات ميدانية ومراجعة الانظمة والاجراءات والعمل على تطويرها وتطوير كفاءات العاملين في مختلف المواقع، خصوصا المواقع التى فيها تواصل مباشر ومستمر مع المواطنين. كما يشمل ذلك زيارات ميدانية لمواقع العمل والانتاج ومختلف مراكز خدمات الوزارة بما في ذلك مراكز الرعاية الاجتماعية لان العمل لا ينحصر فقط في مجال العمل بل يمتد الى مجالات الرعاية الاجتماعية. وفي شأن اجتماع اليوم الذي سيعقد مع قطاع المقاولين اوضح وزير العمل والشئون والاجتماعية عبدالنبي الشعلة بان هذا الاجتماع ليس مخصصا لمناقشة موضوع انخفاض الرواتب فقط فهو يأتى ضمن سلسلة الاجتماعات واللقاءات وتكملة لاجتماعات سابقة، اطارها الرئيسي ينحصر في كيفية مساعدة ودعم قطاع المقاولات لتنفيذ برامج البحرنة وامتصاص المزيد من العمالة الوطنية في هذا القطاع، لانه من اكبر القطاعات التى تشغل عمالة اجنبية ليس على مستوى البحرين فحسب، بل على مستوى العالم ولذلك فان وزارة العمل تحرص على تنظيم لقاءات واجتماعات وحوارات واتصالات مستمرة مع المسئولين في هذا القطاع، ونتحاور حول العديد من الجوانب والعناصر حول كيفية توفير المزيد من فرص العمل لابناء البلاد في هذا القطاع وكيفية مساعدة هذا القطاع لتحقيق هذا الهدف ومن جملة الموضوعات المطروحة للنقاش هو موضوع انخفاض المرتبات.

■ وزير العمل

واكد الوزير الشعلة بان قضية الاجور قضية مطروحة بالنسبة للعديد من القطاعات، وليس في كل القطاعات، حيث ان هناك بعض القطاعات لا تعانى من مشكلة انخفاض الاجور، ومنها على سبيل المثال قطاعات المصارف، والتأمين، وكذلك قطاعات الصناعات الكبرى، وقطاعات الخدمات، وفنادق فئة النجوم الخمس التى بدأت بعد الاتصال والتواصل وعبر قرار ذاتى برفع المرتبات وكانت النتيجة ايجابية تمثلت في احداث استقرار افضل للعمالة الوطنية واستقطاب لعناصر افضل. اذ عندما يجد العامل بان هناك مردودا مجزيا ونظرة ايجابية فهو ينجذب الى هذه القطاع وهذه التجربة نسعى الى تكرارها مع قطاعات اخرى، لذلك فنحن في حوار مع قطاع التشييد والمقالات.

ويشير وزير العمل والشئون الاجتماعية الى ان هناك انجازات ونجاحات كثيرة في مجال تحسين اوضاع سوق العمل ولعل القرار المذكور المتعلق بقطاع فنادق الخمس نجوم ما هو الا دليل وبائن بكل وضوح على نجاح الجهود المبذولة لتعديل الاجور المقدمة من بعض القطاعات، ونحن نبذل الجهود حاليا مع قطاع المقاولات والتشييد فهو بحكم اتساعه وحجم العمالة الاجنبية فيه، وبحكم طبيعة كل هذا القطاع، نرى اهمية التواصل والحوار مع هذا القطاع.